المحاضـرة الثـــانـــــية

ثانيا : الخطوات المنهجية لتحليل النصوص القانونية و التعليق عليها

إن منهجية تحليل النصوص القانونية تمر بعدة مراحل و خطوات و التي نوجزها في مرحلتين أساسيتين تستوعبان عدة خطوات وهما **المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.**

1-المرحلة التحضيرية:

تستهدف هذه المرحلة البحث عن كل العناصر الشكلية و الموضوعية التي سيتكون منها تحليل النص و يتمحور عليها تحضيرا لمناقشته وفقا لخطة علمية محكمة.

وتمرهذه المرحلة بخطوات ضرورية تفصيلها على النحو الآتي:

أ- التحليل الشكلي للنص:

يقصد بالتحليل الشكلي معالجة النص خارجيا دون التطرق إلى مضمونه، أي يتم وصف مظاهره الخارجية و دراسته من الناحية الشكلية التي تتضمن العناصر التالية:

- **التعريف بالنص و تحديد موقعه:**

والهدف من هذه الخطوة يتمثل في جمع المعلومات التي تساعد على التعرف على النص وفهمه وتحديد موقعه ضمن المنظومة الفكرية التي تم إقتباسه منها، وهنا يتعين على الطالب تحديد موقع هذا النص بدقة من مصدره الشكلي.

فإذا كان **النص تشريعيا** يحدد الطالب موقعه من التقنين الذي اقتبس منه بطريقة مرتبة، وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص بحسب ورودها في التقنين، ومثال ذلك

تحليل نص **المادة 90 من القانون المدني الجزائري** أشار إليها المشرع في القسم الثاني تحت عنوان: شروط العقد، من الفصل الثاني تحت عنوان العقد، من الباب الأول تحت عنوان مصادر الإلتزام من الكتاب الثاني، تحت عنوان الإلتزامات والعقود من القانون المدني الجزائري.

أيضا تحديد رقمه، تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية بكل دقة، مع ذكر عدد الجريدة، سنة وتاريخ صدورها، متبوعة برقم الصفحة.

إذا كان النص فقهيا لكاتب معين على سبيل المثال، أيضا يحدد الباحث موقعه من المصدر أو المرجع الفقهي الذي اقتبسه منه وذلك ببيان عناصره الشكلية(بيانات النشر، وفقا لقواعد التوثيق الببليوغرافي المتعارف عليها وهي: اسم المؤلف بالكامل إن أمكن ذلك، عنوان المصدر أو المرجع، المجلد و/ أو الجزء إن وجد، المترجم و/ أو المعلق إن وجد، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر (البلد)، سنة النشر، الصفحة.

و التعريف بالنص أو تحديد موقعه يجب أن يكون مختصرا أو مركزا و شاملا، لأنه لا يعتبر الهدف الأساسي للتعليق، وإنما يدخل في إطار حشد المعلومات التي تساعد على فهمه، و لابأس أن نذكر معلومات خاصة بخلفية النص مثل توقيت صدروه والدوافع التي كانت وراء اعتماده والمقاصد التي يرمي الى تحقيقها.

- **البحث في بنية النص:**

يتم البحث في بنية النص من الناحية الطوبوغرافية و الناحية اللغوية، مع ما تتطلبه هذه الأخيرة من ضرورة تحديد وشرح أهم المصطلحات القانونية المستخدمة.

وتشمل البنية الطوبوغرافية للنص طول النص وقصره وعدد الفقرات التي تضمنها مع تحديدها بدايتها ونهايتها بدقة.

وقد يتضمن النص محل التحليل فقرة واحدة وبالتالي حكما واحدا، وعادة ما يتضمن عددا من الفقرات تتعلق الفقرة الأولى بالحكم العام أو القاعدة العامة أما الفقرات الموالية فتتعلق إما بالإستثناء أو ببعض التطبيقات الخاصة.

ويقصد **بالبنية اللغوية للنص** العبارات والألفاظ التي كتب بها النص، ودلالاتها اللغوية والاصطلاحية.

ويركز الباحث القائم بالتحليل على كيفية صياغة النص والألفاظ المستخدمة، وذلك بتحديد طبيعتها كونها عبارات عامة تحتمل التأويل أم أنها عبارات خاصة محددة المعنى، أم أنها ألفاظ مشتركة تحتمل معاني متعددة بالإستعمال.

كما يجب التركيز على الأسلوب المستخدم ومدى دقته وانسجامه مع متطلبات وخصوصيات اللغة الفنية القانونية، وذلك من خلال تحديد أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص وتخدم عملية تحليله وشرحها بإيجاز، مع الحرص على كشف أي خلل أو عيب في الصياغة اللغوية للنص قد يؤثر في مدلوله .

إن المنفذ الأساسي لمعرفة معاني النصوص هي الألفاظ التي كُتبت بها، لذلك فإن هذه الخطوة ستتركز أساسا على فهم النص من خلال فهم معاني ألفاظه ومصطلحاته كطريقة لعرفة أفكاره وما تعبر عنه من المعاني والأفكار المختلفة التي جاء بها النص لتكريسها وإيصالها إلى القارئ أو أي باحث أو مكلف بتنفيذه.